محضر الجلسة 340

التاريخ: الثلاثاء 25 ربيع الأول 1424 (2003/05/27)

الرئاسة: السيد عمر بومقص الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمس دقائق ابتداء من الساعة السادسة مساء.

جدول الأعمال: مشروع قانون رقم 03-03 يتعلق بمكافحة الإرهاب.

السيد عمر بومقص رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدان الوزيران، السادة المستشارون المحترمون،

نفتتح هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب. وفي البداية أعطي الكلمة للحكومة لتقديم المشروع. الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بوزبع، وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم أمامكم مشروع قانون رقم 03-03 يتعلق بمكافحة الإرهاب بعد المصادقة عليه من طرف مجلس النواب.

لقد كانت غاية الحكومة من إعداد هذا المشروع ومنذ الأسابيع الأولى لتعيينها هو تحصين بلادنا من الجريمة الإرهابية التي أصبحت تهدد أمن العالم بأسره وذلك من خلال وضع نصوص قانونية تقي مجتمعنا من هذه الجريمة قبل ارتكابها وتحصن كيانه وقيمه من كل نوازع التطرف والعنف وتمكنه من التصدي بقوة القانون وبالسرعة والحزم والصرامة التي تستدعيها خطورة الجريمة الإرهابية.

لقد عرفت الظاهرة الإجرامية تطورا كبيرا ومتناميا وانتقلت من مرحلة العمل العفوي إلى مرحلة العمل المنظم في إطار مشروع إجرامي استخدمت فيه تقنيات حديثة واستهدف من وراءه الجناة زعزعة الأمن والنظام العامين والمس بسلامة وحياة الأفراد وتخريب المنشآت والمرافق العامة أو الخاصة للنيل من هبة الدولة وشموخها في أنظار مواطنيها ويعتبر الإرهاب أبرز وأخطر ظاهرة إجرامية يعرفها عالمنا اليوم فهو يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان لكونه يمس بالحق في الحياة والحق في الحرية والحق في الأمن فضلا عما يشكله من عرقلة تعترض عمل المؤسسات الدستورية وتأثيره سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكونه يهدف إلى زعزعة الدول ولما يتضمنه من سلوك معد ومخصص لإحداث الفزع وإثارة الرعب الجماعي في قلوب الناس.

والإرهابيون يستغلون الديمقراطية للإطاحة بها ويسعون إلى المزيد من أفعال التخويف قصد جعل المواطن يعتقد ويسلم بأن الدولة عاجزة عن حمايته مما يخلق هوة عميقة بين المجتمع والدولة يصبح معها احترام مبادئ الديمقراطية ضعيفا وانطلاقا من خطورة هذه الظاهرة ظهر إجماع دولي على ضرورة القضاء عليها وشجب أساليبها الدنيئة على المستويين الشعبي والرسمي وسعيا إلى توحيد نظرة المجتمع الدولي لمناهضة الإرهاب ومقاومته أبرمت عدة اتفاقيات إقليمية كتلك التي أبرمتها الاتحاد الأوروبي وكذا منظمة المؤتمر الإسلامي ودول الجامعة العربية بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

والمملكة المغربية العضو النشيط في الأمم المتحدة وفي منظمة المؤتمر الإسلامي وفي جامعة الدول العربية ينص دستوره على الالتزام بما تقتضيه المواثيق الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات ويؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم اختارت نهج الشرعية والقانون كخيار لا بديل عنه.

ولذلك فإن الحكومة سعت منذ فترة إلى ملء الفراغ التشريعي الملحوظ في مجال مكافحة الإرهاب فتقدمت بمشروع القانون 03-03 بشأن مكافحة الإرهاب مستلهمة أحكامه من الشرعية الدولية ومن الاتفاقيات ذات الصلة بموضوع الإرهاب التي صادق عليها المغرب وعلى رأسها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب مستهدفة توفير الأداة القانونية الملائمة لتحقيق أمن المواطنين وسلامة المنشآت العامة والخاصة واستقرار الأوضاع الاقتصادية في البلاد دون التفريط في ضمانات المحاكمة العادلة التي باتت تشكل مكتسبا أساسيا يعتز جميع المقاربة بتحقيقه ونيله.

وهكذا هدف المشروع إلى تحديد مفهوم الجريمة الإرهابية عن طريق تحديد مجموعة من الأفعال الإجرامية شديدة الخطورة والبشاعة يكون لها علاقة عمدا بمشروع فردي أو جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام بواسطة التخويف أو الترهيب أو العنف ومن بين هذه الأفعال الاعتداء على حياة الأشخاص أو سلامتهم أو اختطافهم أو احتجازهم وكذلك أفعال التخريب أو التعييب أو الإتلاف وتحويل الطائرات أو السفن أو غيرها من وسائل النقل أو إتلافها أو إتلاف منشآت الملاحة الجوية أو البحرية أو تعييب أو إتلاف وسائل الاتصال وصنع وترويج وسائل استعمال الأسلحة والذخيرة وتكوين عصابات إجرامية لأجل إعداد وارتكاب أفعال إرهابية وكذلك وضع مواد تعرض صحة الإنسان أو الحيوان أو المجال البيئي للخطر في الهواء أو الأرض أو في الماء أو الإشادة بأفعال تكون جريمة إرهابية بكيفية علنية وبوسائل محظورة أو القيام

بإقناع الغير بارتكاب جريمة إرهابية أو دفعه للقيام بها أو تحريضه على ذلك هذا.

وإن محاربة الإرهاب لا يمكن أن يؤتي أكلها وتعطي النتائج الإيجابية المتوخاة منها لاستئصال هذه الآفة الخطيرة ما لم يتم تجفيف ينابيع التمويل التي تتغذى منها المنظمات الإرهابية بفعل ما تحصل عليه من أموال بوسائل غير مشروعة كتبييض الأموال والاتجار في المخدرات أو التستر تحت لواء جمعيات خيرية تكون بالنسبة لها بمثابة أجهزة سائرة تسعى من خلالها إلى جمع التبرعات لأناس يعتقدون أن ما يقدمونه لتلك الجمعيات إنما هو لغايات مشروعة وأهداف إنسانية في حين تستغل في واقع الأمر من طرف الجماعات الإرهابية التي تسعى من خلال تجميعها لتلك الأموال لإنشاء شركات يتم من خلالها تسهيل تحويل الأموال أو إدارتها بالإضافة لما يمكن أن تلجأ إليه هذه الجماعات لاستخدام حسابات مزورة واستعمال وسطاء ماليين والمزج بين الأموال المشروعة وتلك العائدة من ظاهرة الإجرام.

لذلك استهدف المشروع إعطاء السلطات القضائية آلية قانونية مناسبة لمراقبة عمليات تحركات الأموال المشتبه في ارتباطها بتمويل الإرهاب وحدد مسطرة صارمة تضمن السر المهني البنكي وتصون حقوق الزبناء والأبناك على السواء وتعرض للعقاب كل خرق لهذه القواعد.

ومما تجدر الإشارة إليه إنه يوجد على رأس الأساليب الكفيلة لمكافحة الإرهاب استخدم نظام العدالة الجنائية وذلك عبر وسائل الردع والزجر التي تؤدي إلى تفادي تفنيذ هجمات إرهابية أخرى وتعوق تحركات الإرهابيين الطلقاء لعلمهم أنهم مطلوبون للعدالة. كما أن من شأن المحاكمات العلنية تعبئة المواطنين والوقوف صفا متراصا من أجل تأييد كل العمليات المضادة للإرهاب. كما منح الاختصاص لمحكمة الاستئناف بالرباط للبحث والحكم في هذا النوع من القضايا..

كما تضمن هذا المشروع أحكاما إجرائية ترمي إلى منح سلطات العدالة الجنائية المكلفة بالبحث عن الجريمة الإرهابية الحد الأدنى من الإمكانيات التي تساعدها على كشف الجريمة الإرهابية والتحري عن الحقيقة فاقترح جعل أجل الحراسة النظرية بالنسبة للجريمة الإرهابية هو 96 ساعة قابلة للتمديد مرتين بنفس المدة بإذن من النيابة العامة دون التفريط في حقوق الدفاع إذ أعطي للشخص الموضوع تحت الحراسة حق الاتصال بمحاميه ابتداء من أول تمديد وفي كل الأحوال قبل نهاية الساعة 48 من التمديد الأول.

كما اقترح تمكين الضابطة القضائية المكلفة بالبحث في الجريمة الإرهابية من جراء التفتيش أو الحجز بالمساكن متى اقتضت الضرورة البحث أو حالة الاستعجال القصوى أو إذا كان يخشى اندثار الأدلة خارج الساعات القانونية وذلك بكيفية استثنائية تحت الرقابة القضائية.

هذا ولم يلحق بالمشروع أي تعديل بالضمانات الممنوحة للمتهم أو المشتبه فيهم في جريمة إرهابية سواء من حيث الحفاظ على مبدإ قرينة البراءة أو من حيث توفير قواعد المحاكمة العادلة كما هي متعارف عليها دوليا.

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

كم كنت أتمنى أن يتم تقديم هذا المشروع في ظروف عادية إلا أن الأحداث الأليمة التي عرفتها بلادنا يوم الجمعة 16 ماي دفع الحكومة إلى مطالبة البرلمان بالتعجيل بالمصادقة عليه إيمانا منها بأن إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن سيكون أبلغ تعبير وأحسن رد على ما عرفته بلادنا من أحداث إرهابية.

وبهذا الخصوص لا يفوتني أن أنوه بتفهم رئاسة اللجنة والسادة أعضاء اللجنة الذين استجابوا لطلب الحكومة والذين أجمعوا كأحزاب وهيئات سياسية نقابية على ضرورة تحصين مجتمعنا المتحلي دوما بالانفتاح والتسامح والتشبع بروح السلم والتعايش وحمايته من جريمة خطيرة مثل الإرهاب وهذا ما يهدف إليه هذا المشروع شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير والآن الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع لتقديم المشروع. ما دام تقرير اللجنة قد وزع، ننتقل مباشرة إلى مناقشة مشروع القانون وأعطي الكلمة لممثل فرق الأغلبية، السي إدريس بوجوالة تفضلوا.

المستشار السيد إدريس بوجوالة:

- شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف باسم فرق الأغلبية بأن أتدخل في مناقشة مشروع القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب.

إننا نجتمع اليوم تحت هول الفاجعة التي أودت بحياة الأبرياء والتي كان يهدف من ورائها إجراميون مس استقرار المغرب والتشويش على مساره الديمقراطي الاجتماعي الحداثي الذي ظل وفيا له وداعيا للسلم والسلام والانفتاح والتسامح والتعايش مع مختلف الحضارات مما جعل البعض يعتبره في منأى عن كل أعمال العنف والإرهاب.

ولست في حاجة إلى الإشارة أن هذا المشروع جاء قبل الأحداث الدامية، وعرف عدة نقاشات وتفسيرات. وقد تم توسيع دائرة النقاش فيه ليتجوز قبة البرلمان وليصبح محور

نقاشات المنتديات السياسية ورجال القانون ورجال الإعلام، وهي ثقافة جديدة، نتمنها لأنها انفتاح على فعاليات وتنظيمات المجتمع المدني لتوحيد الرؤى وتقارب وجهات النظر.

لقد تساءلنا معهم عن أسباب نزول هذا المشروع، وتزامن إصداره ومدى تأثره بالمناخ السياسي الدولي، ومقارنته مع مسألة حقوق الإنسان، وحول التدقيق في مفهوم الإرهاب، والأفعال المرتبطة به وشروط إثباتها وتجريمها.

وصحيح أنه بعد أحداث 16 ماي أصبح لهذا المشروع قراءة ثانية تغلب عليها الأحداث الدامية وما خلفته من تفجير للمؤسسات ويتم للأطفال، وترميل للنساء، وقتل للأبرياء والدفع بالمغرب إلى مشاكل هو في غنى عنها، جديدة عليه غريبة عن ثقافته وعاداته، مما يحتم علينا إيجاد آلية قانونية مهمة للتصدي لذلك وفي جميع الحالات إننا ملزمون بتحصين وبحماية أمن بلادنا واستقرارها، وحماية المجتمع من جريمة أضحت ظاهرة العصر: إنها الإرهاب، وأيضا التزاما منا أيضا بتعاليم ديننا الحنيف وحمايته من كل ما ينسب إليه من تشدد وتطرف، وهو الداعي إلى نبذ العنف والتمسك بالأخلاق وحسن المعاملة. والتزاما من المغرب بترجمة الاتفاقية الدولية، وتحويلها إلى قوانين داخلية كالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة سنة 1998 والاتفاقية الدولية لقمع تمويله، مثل باقي الاتفاقيات الدولية الأخرى الخاصة بالتجارة أو الشغل أو احترام حقوق الإنسان.

لقد أكد جميع الحقوقيين والمتتبعين أحقيه المشروع، الذي لا يستهدف جهة معينة، وأن جريمة الإرهاب قد تكون غير مرتبطة بجهة من الجهات الداخلية أو تيار معين.

وأن تنوع الأحداث الإرهابية واختلاف أماكن حدوثها في العالم تجعلها موجهة دوليا وقد تنخرط فيها عدة جنسيات مما يعطيها طابع العولمة.

ومن هذا الباب أصبح لزاما علينا سياسيا وقانونيا الاستعداد لمقاومة كل تهديد يمكن أن يمس أمن واستقرار وسلامة مجتمعنا. وهو ما أضفى على المشروع الصبغة الوطنية وجرده من كل لبس انتخابي أو أيديولوجي ضد جهة معينة، أو لخدمة جهة أخرى، بل من أجل الدفاع عن الاستقرار السياسي، والخيار الوطني المتمثل في المسلسل الديمقراطي الحداثي، هذا التسلسل الذي توافق عليه جميع القوى الحية في البلاد، وبإجماع تام لتحقيق التطلعات المستقبلية التي اختارها المغفور له، الحسن الثاني رحمه الله لهذا البلد، والتي صانها ورعاها وارث سره الملك محمد السادس نصره الله وإلى جانب هذه الثوابت الوطنية أصبح لزاما علينا الحفاظ على العلاقات الحضارية لبلادنا ذات الامتدادات الإفريقية والأورو متوسطية، والأنكلو سكسونية لتظل مكانة المغرب متميزة بهويته وثقافته ودينه. والبحث عن كل ما يقوي المغرب ويشد عزيمته لإدارة الصراع الجهوي والاستراتيجي المفروض عليه بأبعاده الدولية والذي يمس وحدتنا الترابية ويسعى إلى النيل منها.

ولا ضير أن نستحضر كل ما يقوي وحدة الصف من أجل حماية الاختيارات الديمقراطية، المتابعة للإصلاحات الاقتصادية وتحقيق الرهانات للقضاء على أسباب التخلف والأمية والفقر والتهميش والتصدي لكل أشكال العنف المنظم كيف ما كان سواء اتخذ طابعا دوليا أو جهويا أو وطنيا بهدف وقف الأطماع وبسط الهيمنة على قراراته على قراراته واختياراته السياسية الاقتصادية.

لقد أثبت الواقع عدم جدوى وفعالية الأسلوب الذي تعامل به المغرب مع أحداث أطلس إسني سنة 94 وأحداث القتل المنظم الذي أودى بحياة أبرياء في كل من فاس و الدار البيضاء بطرق وحشية وهمجية من طرف بعض المتشددين، إذ تم غض الطرف أحيانا عن بعض الأحداث الشاذة والغريبة عن مجتمعنا تفاديا لإشاعتها أو ما قد ينعكس عن ذلك على بعض الجوانب، وبالتالي صنفت هذه الأحداث، أو تم تكييفها جنائيا بالقتل العمد باستثناء أحداث أطلس أسني التي تم نسيانها بسرعة، وكانت أقل تأثيرا من أحداث الدار البيضاء ولكنها كانت بمثابة إعلان صريح بانتقال عدوى الإرهاب إلى بلادنا، وكل هذه الجرائم أظهرت أن المجتمع المغربي ليس محصنا بما فيه الكفاية ضد ما يقع في العالم، وأن بلادنا تظل معرضة لكل أشكال المخاطر والتهديدات في ظل هذه الأزمة العالمية، التي تجسدها حروب منطقة الخليج المتتالية وما وقع في 11 ستنبر وما أعقب ذلك في أفغانستان، ومدينة الرياض بالأمس قبل الدار البيضاء.

لقد أدخلت كل هذه الأحداث مجتمعة العالم في دوامة من العمليات الإرهابية المقيتة، والتي تتخذ من العنف، والقتل الجسدي والمعنوي، أسلوبا غريبا عن الإنسانية في التعامل مع قضايا العالم، وتهديدا مستمرا للأمن والاستقرار.

إن المغرب الذي يسعى إلى اكتساب معركة التنمية المستدامة، والمغرب الذي يروم إلى جلب الاستثمار الخارجي لتقليص البطالة، وتحقيق 10 ملايين سائح، والمغرب الذي يسعى إلى تأهيل اقتصاده، وأداء ديونه، وبناء مناخ ديمقراطي تزدهر فيه حقوق الفرد والجماعات مطلوب منه بالدرجة الأولى أن يحصن بلاده أولا وأن يحقق الأمن والاستقرار لمواطنيه، لأنه الضمانة الوحيدة للدفع بعجلة التنمية، بل انه الامتياز الوحيد الذي يتباهى به المغرب بين منافسيه جهويا وقاريا.

إن مجلسنا وهو بصدد دراسة المشروع كما صادقت عليه أحزابنا بمجلس النواب، والتعديلات التي تقدمت بها وهمت حماية مقتضيات الحريات الفردية والجماعية وتوسيع مفهوم الأفعال الإرهابية وتلاؤم المقتضيات

الخاصة بالمس بأمن الدولة الخارجي والداخلي، وبما أننا نشكل معها وحدة حزبية سياسية متكاملة يدفعنا إلى:

- تثمين التعديلات التي تقدمت بها فرقنا.
- وجب تقديم الشكر للحكومة على تجاوبها مع هذه التعديلات.

وأخيرا، إننا في فرق الأغلبية، ندعو إلى استيعاب الإشارة القوية التي عبر عنها الشعب المغربي وهو يواجه المصاب الجلل إذ وقف في صف واحد وعبر بشكل واضح عن مناهضته للإرهاب والدفاع عن استقرار بلاده ومقدساته، حين عقد ونظم وقفات احتجاجية وتنديدية بجميع أقاليم المملكة، وتوجها بالمسيرة الجماهيرية التاريخية يوم الأحد الماضي 25 ماي التي تحمل دلالات كبرى وجوهرية أرادها الشعب المغربي أن تكون أصدق معبر عن التحامه ورفضه لكل أشكال العنف والتطرف. وأرادها أن تكون أحسن رد واضح وأقوى درع واق ومانع لكل ما يمس بكرامة بلاده ووحدة صفه، أو كل ما من شأنه أن يحاول زعزعة استقراره وتلاحمه وراء ملكه أمير المؤمنين، والإشارة الثانية هي إعطاء الصورة التي أظهرها الشعب المغربي لتصديه التلقائي للإرهاب حيث أن في بلدان الغرب التي تعرضت للإرهاب ظل المواطن ينتظر رد فعل الدولة ضد الأحداث عكس ما وقع في المغرب من تلاحم والتضامن مع رجال الأمن والدولة للتصدي للجريمة، وهذا هو الدرس الذي يجب أن يدخل في حسبان المتخوفين من هذا المشروع. وفقنا الله لما فيه خير بلادنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار السيد إدريس بوجوالة عن فرق الأغلبية والآن الكلمة للمستشار السيد محمد عذاب الزغاري عن فرق المعارضة

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

اسمحوا لي أتدخل باسم فرق المعارضة في مشروع قانون يخص مكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نلتقي اليوم لتدارس مشروع قانون يخص مكافحة الإرهاب، مشروع يمكن القول عنه أن مر بسرعة مناقشة على مستوى البرلمان ككل، سرعة عادية في خضم مرحلة ما قبل أحداث الدار البيضاء، وسرعة قياسية فرضتها مرحلة الضغط السياسي والأمني لمرحلة ما بعد الاعتداءات الإرهابية للبيضاء وحقيقة أننا عشنا على مدى العشرة أيام الأخيرة فترة حاولنا فيها إثبات الذات والتغلب على الأزمة وقد تأتى لنا ذلك من خلال تكتل قوى، كل القوى الشعبية التي عبرت عن رفضها التام المساس بأمن بلدها وأعلنت عن رغبتها التامة في إكمال المسار الديمقراطي السليم الذي دشنه المغرب وقطع أشواطا متقدمة منه والحال أن مسيرة البيضاء شكلت صورة جميلة بأقصى ما يمكن أن يخلق هذا التلاحم الشعبي على اختلاف مكوناته وتوجهاته وأعطت إشارة قوية لكل من يظن أن بإمكانه أن يشتت وحدة وتضامن المغاربة، ولو أننا كنا نود أن تبقى دلالة هذه المسيرة منزهة من هذا الانتهاز السياسي الدوني والضيق ومن الاستغلال الحزبي الضيق والذي لا يتناسب بتاتا مع حساسية ودقة المرحلة والأكيد السيد الرئيس.

السادة الوزراء، إن المواطنين الذين شاركوا في المسيرة يوم الأحد الماضي لم يكن شغلهم الشاغل هو انتماؤهم للأغلبية أو للمعارضة بل نزلوا بعفوية وبقلوب مشحونة للوطنية ليعبروا بصريح العبارة لا للإرهاب.

ومن هذا المنطلق بالذات تعاملنا نحن في المعارضة بإيجابية تامة مع مضمون النص المشروع المتدارس اليوم لأننا اعتبرنا أنه من الواجب علينا بذل كل الجهود قصد المساهمة في تحقيق الهدف المتوخى من طرف كل المغاربة أي ضمان الأمن والطمأنينة والسلم والتعايش.. تلك القيم التي بنينا عليها قاعدة مغربنا الحديث تعاملا إيجابيا هذا لن يجعلنا نسكت عن بعض الملاحظات التي لابد ومن باب الأمانة والمنطق الإدلاء بها.

إن النص الذي بين أيدينا جاء ليملأنا فراغا تشريعيا حاصلا في مجال الإرهاب غير أن التساؤل المهم الذي يجب طرحه هل هو كافي حقيقة من أجل محاربة ظاهرة الإرهاب بكل أنواعها ومستوياتها؟ نحن نضن أن تبني نظرة ضيقة مبنية على المقاربة الأمنية في مواجهة ظاهرة معقدة كالإرهاب، ستكون بمثابة التعامل السطحي الذي لن يحول دون ظهور أجيال جديدة من الإرهابيين.

إن التحليل في عمقه وكما نتصور لابد أن يكون شموليا وأن ينطلق من مكامن الاختلالات والتي جعلت المجال المجتمعي عرضة لاختراقات التيارات المشبوهة وأهم الاختلالات يمكن محورتها كالتالي: :

- هناك أولا تدني واضح في الأوضاع الاجتماعية لشريحة عريضة من المواطنين جعلت منهم وخصوصا الشباب فريسة سهلة ينقض عليها موجه الفكر الإرهابي والإجرامي ولا أدل على ذلك من انتماء منفذي اعتداءات البيضاء إلا هذه الشريحة بالذات. إذن فبخصوص هذه النقطة الأولى لابد من نهج سياسة اقتصادية اجتماعية إصلاحية تكون أكثر عدالة مقلصة بذلك الهوة ما بين قمة وقاعدة الهرم الاجتماعي المغربي، وهي تستحضر الدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به صندوق الزكاة إذا فعل

والذي سبق لجلالة المغفور الحسن الثاني أن نادى به بصفته آلية من آليات التكافل الاجتماعي.

ثانيا لا بد من تعزيز دور التحصين الفكري والثقافي والسياسي للمواطن المغربي حتى نقطع الطريق أمام تسلي الأفكار الضبابية إلى فكره وهذا لن يتأتى طبعا إلا إذا تضافرت جهود كل الفاعلين في هذا الإطار الهام بدءا بنا كأحزاب سياسية ديمقراطية إذ لابد لنا أن نعيد النظرة في آلياتنا المتبعة في تأطير المجتمع حتى نكون أكثر قربا من المواطنين، وهنا لابد من أن نفتح قوسا، فنشدد من خلاله على الحكومة التي تعي ضرورة تقديم الدعم الكلي والمادي والمعنوي للأحزاب السياسية لأن ضعف الإمكانيات يشكل عائقا كبيرا أمام أداء هذه الأخيرة لوظيفتها النبيلة كما لابد للمناهج التعليمية أن تلعب الدور الأهم في منح المناعة القوية للأجيال المتعاقبة من الشباب المتعلم ومن جهة أخرى يبقى الإعلام العمومي إحدى الحلقات الهامة في السلسلة ومن هذا المنطلق يجب أن يؤدي مهمته التعبيئية الإخبارية والتواصلية للطبع داخل إطار الشفافية والحياد السياسي.

نقطة أخرى أساسية تتمثل في ضرورة تعزيز الأجهزة دور الأمنية من خلال إعادة النظر في الإمكانيات الممنوحة لها وأيضا من خلال أوضاع رجالاتها عموما.

وأخيرا وليس آخرا لا يجب بأي وجه من الوجوه أن ندوس على المكتسبات الوطنية في ميدان الحريات العامة بمجرد التعامل مع ظرفية استثنائية كهاته التي نمر منها الآن هذا ما يلزمنا توخي الاحتياط والحذر في تدبير الأزمات حتى لا ننساق في انزلا قات اللاعدالة أو تصفية الحسابات الشيء الذي قد يسوقنا في المستقبل إلا ما لا نحمد عقباه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا بد للحكومة رأيها وتصورها الذين لم تعلن عنهما بعد بكيفية معالجة الظاهرة الإرهابية في المجتمع المغربي ولا شك أن هذه المعالجة ستكون ممتدة في الزمان شاملة في التدابير وعلى أي، نحن في هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نضم صوتنا إلى صوتها لأننا نحن على الأقل لا نغلب السياسي الضيق على الصالح العام. وإذا كانت الحكومة تستعجل صدور هذا النص، فنحن نعلن أننا مع هذا النص مادامت الحكومة تضمن تطبيقه السليم الأحد بعين الاعتبار كل الملاحظات التي سبق أن أبديناها من خلال هذه المداخلة ونقول إن الزمن هو وحده الكفيل بأن يثبت النتائج الميدانية وإلى حين تحقيق ذلك لابد للأحزاب السياسية الديمقراطية أن تباشر العمل من الآن وأن تخلق أجواء الحوار الجاد سواء مع الحكومة أو مع القوى الأخرى الحية في المجتمع المغربي لأن الكل مسؤول والكل لا بد له أن يساهم من موقعه وحسب إمكاناته وصاحب الجلالة قوتنا والشعب بأسره داعم لنا وما علينا إلا أن نشتغل دون توقف حتى نتجاوز الأزمة ونبلغ الهدف المنشود ألا وهو إتمام مسيرة الحرية والديمقراطية وبناء المجتمع المازج بين قيم الأصالة والمعاصرة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، والآن الكلمة للمستشار السيد عبد القادر أزريع عن الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، إخواني المستشارين،

بداية، لا بد وأن نترحم جميعا باسم الطبقة العاملة المغربية في إطار مركزيتنا النقابية المناضلة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، على أرواح أبناء المغرب والأجانب الأبرياء الذين راحوا ضحية الجرائم الإرهابية الشنيعة، التي عرفتها مدينة الدار البيضاء، يوم الجمعة 16 ماي 2003. ونؤكد مجددا على موقفنا المبدئي من ظاهرة الإرهاب، من خلال البيان الصادر عن المكتب التنفيذي لمركزيتنا، في اجتماعه الاستثنائي ليوم السبت 17 ماي 2003.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني..

يشرفني أن أتدخل في إطار هذه المناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب. وهو تدخل نعتبره نقطة نظام تشريعية ننبه فيها مرة أخرى إلى الحيثيتين التاليتين:

1- نعتبر أن إجماع الأمة حول توا بثها ودولة الحق والقانون وحماية الانتقال الديمقراطي، هي ثلاثة أضلع لمثلث يرتكز عليه التشريع في التعاطي مع كل الظواهر المجتمعية، وفي ملء الفراغ القانوني.

2 - نعتبر التشريع كتعاط قانوني استراتيجي بنا ء على المرتكزات المشار إليها أعلاه، ينضبط وفق القوانين والآليات التالية:

- ألا يتم التشريع في إطار رد فعل انفعالي، بل يجب أن يتم في إطار رزانة العقل والتوازن وأن يخضع كذلك لفلسفة الثنائية البرلمانية التي تتوخى التمحيص والتنقية باعتماد قراءتين.

أما على المستوى السياسي فنعتبر أن الموقف المبدئي الذي أجمعت عليه الأمة ضد ظاهرة الإرهاب من أي كان شيء أساسي وجوهري، وهو مرتكز أساسي. أما الموقف التشريعي من الظاهرة، والمعالجة الاجتماعية للظاهرة فهو شيء آخر لا بد وأن نتناقش حوله وأن نختلف، لأن الاختلاف حوله رحمة، وهذا شيء ثان، وهو ما يقتضي التعامل مع الظاهرة الإرهابية، كما قلنا، في شموليتها، حيث نعلم جميعا أن هذه الظاهرة - ككل الظواهر الاجتماعية -

تمر عبر ثلاث محطات كبرى: محطة التشكل - محطة الانتشار - تم محطة الفعل الإجرامي.

وانطلاقا من ذلك، نعتبر أن هذا المشروع يتوجه إلى المحطة الأخيرة في تطور الظاهرة. مع العلم أن الأهم هو المحطة الأولى والثانية. وهما محطتان تقتضيان التعاطي الشمولي المؤدي بالضرورة إلى توفير الشروط المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والثقافية والتربوية والعلمية لمحاصرة النشأة والانتشار، ليتأتى في الأخير دور التشريع للتعاطي مع الفعل الإجرامي الإرهابي كاحتمال قابل الوقوع.

السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، إخواني،

ولابد كذلك ونحن بصدد مناقشة هذا المشروع أن نستحضر المسار التشريعي ببلادنا، خاصة المرتبط بهذا النوع من الجرائم. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى التعديلات التي طالت في بداية السبعينات القانون الجنائي أو المسطرة الجنائية والتي كانت نتاجا لجو سياسي مشحون عاشته بلادنا خلال هذه الفترة، ونعلم جميعا، ونحن على بعد مسافة زمنية من هذه النوازل، كم خلفت من الجراح والآلام، أثرت سلبيا على مسيرة الديمقراطية ببلادنا. كذلك لابد وأن نستحضر أنه لم تمض إلا سنوات قليلة على قرار إلغاء ظهير "كل ما من شأنه".. لذلك فأنا أعتقد أنه من مسؤوليتنا التاريخية أن نتحرى ونتمحص في إطار القراءة الثانية التي كانت نتاج خبرة وتجربة بلادنا من خلال الغرفة الثانية، حفاظا على الاتزان والتوازن في التشريع. كذلك رحمة بأمتنا وبأجيالنا الصاعدة وحفاظا على مستقبل بلادنا.

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارون...

انطلاقا من هذا التمثل التشريعي وكذا هذا الفهم السياسي، قدم فريقنا، الفريق الكونفدرالي، خمسة عشر تعديلا على المشروع، استهدفنا من خلالها فقط الحد من إمكانية التأويل الانزلاق في التطبيق، وذلك بتعزيز بعض الضمانات الاحترازية. لكن للأسف، على خلاف ما تم في الغرفة الأولى، حيث أدخلت العديد من التعديلات على هذا النص، رفضت الحكومة تعديلاتنا جملة وتفصيلا. وهذا ما حملنا، احتراما لتعديلاتنا واجتهادنا واحتراما لتمثلنا الذي تحدثنا عنه، أن نمتنع عن التصويت بخصوص هذا المشروع حتى نفتح الباب أمام الاجتهاد من أجل إعادة صياغة استراتيجيتنا التشريعية وإعادة صياغة استراتيجيتنا الأمنية بهذا المنظور الشمولي الذي نتحدث عنه جميعا ومن أجل كذلك وهذا هو الجوهر أن نعيد صياغة استراتيجيتنا الاجتماعية لأنها السد المنيع لكل الظواهر الكارثية وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، والآن نمر للتصويت على مواد المشروع.

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد بوزبع وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد فقط أن أوضح موقف الحكومة من بعض الملاحظات التي وردت في تدخلات بعض الفرق حتى نكون ملمين بالمواقف التي يجب أن تكون في هذا الوقت واضحة وموحدة كما قال مجموع فرق هذا المجلس. فهذا النص أولا لا يقصد به فقط أن نحصر محاربتنا للإرهاب في المقاربة الأمنية كما قيل.

أولا الالتجاء إلى وضع نص قانوني يناقش من طرف البرلمان ويصوت عليه من طرف البرلمان معناه أن الحكومة لا تريد أن تعالج هذه الظاهرة الخطيرة الإرهابية معالجة فقط أمنية أي أنها تريد أن تعالجها بكيفية قانونية وبقوة القانون، لا بقوة السلطة لكي نكون واضحين فوضع القانون هو مبدئيا أكبر رد على أن النظرة ديالنا ليست نظرة مقاربة أمنية فقط.

- النقطة الثانية بأن تدني الأوضاع الاجتماعية لعدد من الفئات ليست السبب المباشر في الإرهاب.

الفقر تعرفه عدة دول وعرفه المغرب لأن المغرب هو في أساسه دولة فقرة حنا ماشي دولة غنية باش نكونو واضحين وإلى بدينا نعللوا الإرهاب بالفقر يعني معنى هذا أننا غادي نقلوه حتى على صعيد الدولة، أي أن الدول الفقيرة الآن تيمكن ليها تعطي لنفسها الحق على أنها ترتكب جرائم إرهابية انتقاما لفقرها. هذا غير مقبول تماما لابد أن نعالج الجانب الاجتماعي ولابد أن ننتبه إلى مشاكل الطبقات المحرومة ولكن ماشي معنى هذا عمر نهائيا المغاربة بسبب الفقر أنهم ينوضوا ينتحروا ويقتلوا راسهم ويقتلوا إخوانهم باش نكونو واضحين لأننا حنا ما غاديش يمكن لينا نوليوا لمغاربة كلهم أغنياء لأن الإمكانيات اللي هي موجودة بالنسبة لعدد السكان لابد من أن تكون طبقة اللي هي عندها واحد المدخول وواحد الطبقة اللي مدخولها كذلك متناسب مع عملها ومع مجهودها ومع مردوديتها إلى غير ذلك. يعني باش المسائل تكون واضحة عمر نهائيا المغاربة بسبب الفقر ما ارتكبوا.. وهاذ الشيء اللي وقع الآن ماشي سببه الفقر. لأن لا إلى مشينا سبقينا تنقولو الفقر. هاذ العلة بهاته الكيفية معنى هذا أننا غادي نغضوا الطرف على محاربة الإرهاب...

يعني كاين الناس اللي لاباس عليهم وما خصهم حتى خير ها أنتم غادي نشوفو الملفات وهما اللي تيبثوا واحد النوع من السموم في وسط مجتمعنا وفي وسط الشباب ديالنا وهما اللي تيستغلوا لا الفقراء ولا الأغنياء باش يمكن يوهمهم بأنهم من أجل محاربة المنكر ومن أجل الأمر بالمعروف خصهم يستعملوا العنف والقوة وهاذ العنف

والقوة تيمكن ليهم يمشوا للسرقة على أساس أن السرقات حلال لأنه غادي يقوموا بها في نظرهم أناس مجاهدين وأن تلك الأموال تستغل من أجل صناعات المتفجرات ولشراء الأسلحة ومن أجل كل عمل غادي يمكن ليه يشكل جريمة خطيرة في المجتمع إلى توضحات لينا الصورة بالكيفية اللي كيبتوا فيها هاذ السموم في عقول واحد العدد ديال الناس البسطاء غادي يكون واضح عندنا أشنو هو المخطط الإرهابي.

فالغاية.. ما مساوش عند الناس الأدوية باش نقولو بأن الفقراء، مشاوا عند الناس الأغنياء تيقتلهم. ها أنتم لاحظتم الجرائم فين وقعت، وآشكون هما اللي تأذاوا، يعني فيهم واحد العدد الكبير ديال الناس اللي شعبيين وبسطاء وما عندهم حتى علاقة نهائيا ما يمكن نقولو لا هم متدينين ولا غير متدينين بحيث الإرهابي لا يستهدف كما قلت في العديد من التدخلات بكيفية محددة هو يستهدف المجتمع ككل والمقصود هو خلق الترويع وخلق الفتنة وخلق الرعب هو التخويف هذا هو المشروع الإرهابي.

لهذا إلا غادي نتصداو نتصدى له بهذه الكيفية حنا المخطط الاجتماعي ديالنا غاديين فيه وأنتم صوتم على المخطط الخماسي وفيه اهتمام بالمناطق حتى سيدي مومن داخلة في المخطط الخماسي اللي غادي يمكن يكون فيه معالجة السكن الاقتصادي وغيره من الأحياء في الدار البيضاء وفي سلا وفي غيرها الرباط بحيث المسلسل غادي ديال معالجة الإشكالية السكنية بالنسبة لواحد العدد من الأحياء الهامشية وهذا شيء متفق عليه الكل وهذا خيار اللي قدمته الحكومة في البرنامج ديالها واللي وقعت المصادقة عليه وكان في التصميم الخماسي.

إذن المسائل غادية والبلاد ديالنا في حدود الإمكانيات نعمل جميع الجهود تيمكن توقع أخطاء يمكن تناقشوا فيها لكن اللي خص هو يكون هو حوار الديمقراطي ما بين الناس اللي عندهم وتيشكلوا واحد القوة سياسية في البلاد ماشي غادي نستعملوا الدين ونقولوا بأنه إلا ما اتفقش معايا واللي مختلف معايا، صافي خصني نتحزم بواحد القنبلة ولا نهز واحد الصاك فيه واحد المتفجر ونمشي ندخل نبقى نفجر طولا وعرضا ونقتل في البلاد واش هاذي هي الديمقراطية؟ هذي هي بلاد المؤسسات اللي كنبغيو حنا نسعاو إليها. هذا هو البلد الإسلامي اللي هو معروف بالتسامح ديالو ومعروف بالإخاء ومعروف بالتعاون. "المومن للمومن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا". يعني هذه هي الأحاديث هذه هي التوصيات ديال النبي علاش اللي غادي نمشيو حنا إلا ذاك النوعية من المعتقدات من المعتقدات المتطرفة اللي هي ماشي من الإسلام نهائيا؟ هذا هو الخطر.

فإذن هذه الثقافة اللي هي مبنية على أساس وضع واحد المشروع إجرامي واستعمال العنف واستعمال القوة من أجل الفرض ديالو هي اللي تنعاقبوا عليها ما يمكنش نقارنو بالقوانين اللي كانت من قبل واش هاذ القانون تيمس الضمانات وخا وقع خطأ بالنسبة لإيراد السنوات ديال بداية السبعينات، لا ماشي بداية السبعينات التعديلات اللي وقعات، وقعات في 62-63 ديال قانون المسطرة الجنائية ورجعناها وطوينا ديك الصفحة هذاك الشيء اللي رجعناه ما مسيناش بهذاك النص.

المحاكمة العادلة بقات قائمة، الضمانات بقات قائمة الوضع تحت الحراسة. بقى قائم. حضور المحامي مع الإرهابي اللي هو معتقل أمام الشرطة اللي ما كاينش في القانون اللي ما كان من قبل، اليوم ولى. يمكن ليه من بعد 96 ساعة، وفي 48 ساعة تيمكن ليه يتمتع حتى بالمحامي ديالو يجي يزورو ماشي في السجن، يزورو في الكوميسارية. هاذ الضمانات ما كيناش في العديد من الدول. ما يمكنش لينا الآن نجيوا ونظلموا أنفسنا ونتهموا أنفسنا ونقولوا بأن هاذ القانون هو رجوع إلى الوراء أو تسرعنا باش وضعناه. حتى ما تسرعناش باش وضعناه لأنه حنا اللي وضعناه عندنا واحد المشروع قانوني واجتماعي لحماية الحريات والغيرة عليها والدفاع عليها لايمكن أن نقبل الرجوع بالبلاد ديالنا إلى الوراء. وتنعتبروا بأن هذا الشيء اللي راكمناه من مبادئ وقيم ديمقراطية كذلك تعتبر من الحواجز اللي كتحمينا من الإرهاب هذه من الحواجز اللي كتحمينا من الإرهاب هذه من الحواجز هاذي ما يمكنش نفرطوا فيها.

القانون الذي وضعناه خدمنا فيه من 98، من وقعنا على الاتفاقية العربية واللي صادقت عيها الجامعة العربية وقالت بأن على كل دولة منتمية إلى ميثاق الجامعة العربية أن تضع في قانونها الجنائي جريمة الإرهاب وترصد لها العقوبة المناسبة. في ذلك الوقت تحركت الآلة القانونية من أجل وضع نص اللي هو كيحط فيه جميع الضمانات وجبنا النص يمكن جاء متأخرا قدمناه في يناير 2003 وبقى في مجلس النواب اللي هما فرق تنتمي إلى نفس الأحزاب التي ينتمي لها فرق كذلك مجلس المستشارين وبقاوا تيناقشوها وقدموا عدة تعديلات لتعزيز الضمانات الواردة في الدستور والواردة في قانون المسطرة الجنائية اللي هي باقي ما بدات كتطبق اللي صادق عليها المجلس ديالكم وهي تعتبر نموذج ماشي بالنسبة للعالم العربي والإسلامي، نموذج بالنسبة للعالم المتقدم الأوروبي..

قانون المسطرة الجنائية اللي صادقتو عليها وفعلا الحكومة استجابت.. بل وأكثر من ذلك حتى يمكن أن نقنع حتى الذين أساءوا تأويل هذا النص أن تسرعوا في اتخاذ مواقف قبل أن يصبح النص نهائيا ويصبح نصا تشريعيا

صادرا من البرلمان. هناك فريق من الفرق الذي استدعاهم إلى هنا وعقد معهم يوم دراسي وبين لهم أنه النص الذي يتحدثون عليه ليس هو النص الذي سيصادق عليه البرلمان واستمع إلى وجهة نظرهم وكانت هناك يعني نقاش ديمقراطي حضاري ما بين هؤلاء الذين اعتقدوا بأنهم سيشكل هذا النص تراجعا للوراء أو بالضمانات وكذلك الذين يطمئنونهم على أنه لا تفريط نهائيا في المكتسبات الديمقراطية في بلدنا.

إذن هذه كلها احتياطات قامت بها الفرق النيابية وكان واحد الإجماع كامل وانفتحت الحكومة بصدر رحب وبروح من المسؤولية لتقدير والاهتمام بجميع التعديلات التي تقدمت أمام فرق من مجلس النواب، وافقنا على تلك التعديلات وأدخلت وكان هناك اهتمام وكنت ألاحظ ذلك اهتمام من طرف السادة البرلمانيين ليسو فقط من طرف مجلس النواب لأنه كان الرأي العام كله منشغل وأنتم تذكرون الصحافة كانت تتكلم وهناك من تحامل على هذا النص وقال بأنه هذا النص، المغرب ليس في حاجة إليه، المغرب ليس فيه إرهاب كل هذا كان رائجا وهناك من شكك حتى في وجود عناصر والفرق اللي هي تقبطات واللي هي تحاكمات واللي ارتكبت جرائم إرهابية محضة تتطابق مع النص اللي الآن كتصادقوا عليه ولكن بينت التجربة ومع كامل الأسف أن يوم 16 ماي يعني وضع حد حنا تنقولو بأن بلادنا مستهدفة لعدة أسباب: مستهدفة في وحدتها لأنها تشكل نموذج نادر وسط المجتمعات الإسلامية والعربية على أنه مجتمع ديمقراطي يؤمن بالتعددية ويؤمن بالنقاش، لا تتصورون تأثير تدخلاتكم في الأوساط العربية والإسلامية عندما تنقل هاته الجلسات على الفضائيات هذه مفخرة لبلادنا ولكن على أساس أن حوارنا هو حوار ديمقراطي، على أن نستمع لبعضنا، على أننا نحترم بعضنا على أننا نؤمن بحق الاختلاف..

إذن هاذ الإرهاب الذي حد ل يستهدف كل هذا حنا بلد في ديننا نأخذ يعني هو دين الوسط، الوسطية، حنا لا نؤمن نهائيا بالتطرف الديني نهائيا، حنا بلد ديال التسامح، نتعايش وتتعايش معنا ديانات أخرى وتحترمنا ونحترمها. إذن هاذ البلاد ما خصهاش تكون نموذج يضرب به المثل على أنه العالم العربي يمكن أن تعرف دوله أنظمة ديمقراطية متطورة متقدمة وفي نفس الوقت تلتزم بقيمها وعقيدتها الدينية السمحاء. هاذ المثل ما بغاوهش واحد العدد، لأنه ما خصش يكون الاستقرار ماخصش يكون الأمن، لأنه كما تيقولوا المغاربة الفكرون تيعيش في الماء العكر هذا هو. حنا ما بغيناش حنا كنصفيو الماء، ماشي تنقتلوا الفكارن تنصفيوا الماء، وكاين فرق ما بين اللي كيلتاجأ إلى أسلوب التقتيل وما بين اللي كيبغي يعيش في النظافة وفي النقاء وفي الشفافية المطلقة.

إذن من هنا نقول بأن بلدنا مستهدف وأن كل واحد منا يجب أن يحرص على حماية هذه المكتسبات وأن يحافظ على الوحدة وما المظهر الذي ظهر به المغاربة، يعني بمجرد ما حصلت هذه الأحداث إلا رد فعل صريح على أن هذا المغرب ماشي مجال ديال الإرهاب يمشيوا الله يهنيهم إلى جهات أخرى، المغرب بلد متماسك لا يؤثر عليه هذا العمل بل حتى الحل الذي خرج منه بعض هؤلاء، عائلاتهم استنكرت ذلك رفضوه في الحي، رفعوا لا فتات يفتخرون ويقولون أياكم أن تنظروا إلينا على أننا إرهابيين يعني ضد بلدنا وضد وطنيتنا.

فعلا إذن كانت هناك أقلية منبوذة انحرفت لأنه وقع التأثير عليها بأساليب يستعمل فيها الدين. ليس الدين الحقيقي ولكن التأويلات اللي هي مضادة للدين وطرحت أمام هؤلاء على أنها نوع من الجهاد ولقد رأيتم بأنه كل واحد يسلبون منه اسمه ويعطونه اسما مخالفا هذا أبو عبيدة وهذا أبو حفص وهذا أبو حذيفة وهذا أبو إلياس.. وهذا كذا إلى آخره.

يعني الجانب النفساني أساسي بالنسبة لهؤلاء أن تجرد الإنسان من شخصيته الحقيقة لتلبسه شخصية كانت جهادية من قبل في صدر الإسلام أو في أيام الغزوات لكي تقول له أنك أصبحت مثله وقم وتمثل به. هذا الجانب النفسي تيأثروا به على الشبان في مستوى الثالثة أو الرابعة ثانوي أو لا تكوين لهم نهائيا أو إعدادي ولا تكوين لهم. هاذو هما الناس اللي خصنا نتصداوا لهم اللي هما تيستعملوا يعني المجالات الدينية في غير ما أعدت له فهناك مجهود يجب أن نبذله ولهذا عندما قلنا بأنه ليست المقاربة الأمنية كافية ولكن القانون ولكن الحوار كذالك، الحوار والنصيحة لأنه بالرغم من كل شيء لنا الأمل في أن عددا من هؤلاء سوف يتأثرون برد الفعل ديال الشعب المغربي وسوف يرجعون إلى الطريق وإلى الطريق المستقيم الحقيقي باش يمكن ليهم يمشيوا مع مجموع الشعب المغربي بمكوناته وأنه عندهم مجالات إلى باغيين يشتغلوا وإلى باغيين يعبروا على مواقفهم وعلى أرائهم كاين مجالات كاين أغلبية، كاين معارضة كاين نقابات كاين جمعيات من المجتمع المدني بحيث المغرب فيه تعددية كبيرة جدا بحيث كل واحد يمكن أن يجد نفسه في تنظيم معين إذن لنترك الفكر هو الذي يتصارع ونترك الخلاف يأخذ الطابع الشرعي ماشي الطابع الغير الشرعي.

لهذا الإخوان أنا حرصت بأنه التعامل ديال الحكومة مع هاته الظاهرة لايمكن نهائيا أن نكتفي بأنه تعامل في إطار القانون في إطار الأمن ولكن تعامل أعمق من ذلك لكن الحكومة ليست وحدها التي تتحمل هاته المسؤولية بل عبر الشعب المغربي كله على أنه متحمل لهاته المسؤلية لا يمكن أن تدركوا حتى المعتقلون داخل السجن استنكروا ذلك وكلهم استعدوا كل من يعرف معلومة إلا ويقبل ويكافح على

أنه مستعد يعطي بيان ويعطي معلومات يعني هذه الغيرة الوطنية وخى أنه الإنسان في محنة وفي معتقل ولكنه يريد أن يساهم في خدمة بلده ويستنكر، وهو معتقل، يستنكر ما عانته بلدنا ووقف الكل وقفة رجل واحد وامرأة واحدة وشاب واحد وشيخ واحد.

لهذا، السادة المستشارين المحترمين من هذا المنطلق تقدمنا بهذا النص لا لنملأ فراغا قانونيا فقط ولكن لنبين بأننا مصممين ضمن المنظومة الدولية الحرة على مكافحة الإرهاب وبأننا كدولة تحترم نفسها، تلتزم كذلك باحترام كل المواثيق الدولية التي وقعت عليها وأنه من حقنا أن نحصن بلدنا وأن نحصن قوانيننا من أجل أن تعاقب على جميع الجرائم التي يمكن أن تسيء لهذا المجتمع.

لهذا فكما تقدمت بطلب أمام مجلس النواب واستجاب له إخوانكم على أساس استعمال مقتضيات الفصل 57 من الدستور الذي يعطي الحق لكم في أن تصوتوا بتصويت واحد على مجموع النص بدون مناقشة، فقد ناقشتم بما فيه الكفاية ويكون هذا أكبر رد كذلك من السلطة التشريعية على أنها صامدة من أجل حماية وطنها وحماية مكتسباته. شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذا سمحتم السادة الستشارون، السيد الوزير تقدم بطلب يرتبط بالفصل 57 من الدستور وأقول الفقرة المتعلقة بالموضوع "يبت المجلس المعروض عليه النص بتصويت واحد في النص المتناقش فيه كله أو بعضه إذا ما طلبت الحكومة ذلك مع الاقتصار على التعديلات المقترحة أو المقبولة من طرف الحكومة".

إذن إذا سمحتم، وبناء على الطلب، أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

- الموافقون؟ 89
- المعارضون؟ لا أحد
- الممتنعون؟ 7

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب ب 89 صوت ومعارضة لا أحد وامتناع سبعة أصوات.

أشكركم ورفعت الجلسة.